

كتاب التاريخ أم كتاب التاريخ السعيد؟

لم يخرج كتاب التاريخ إلى النور رغم مرور 20 سنة على فرض وثيقة الوفاق الوطني توحيد «تعزيراً للاتحاد والانصهار الوطنيين». لكن لماذا لم يتفق على كتاب واحد لتاريخ لبنان؟ وهل من المفيد أصلاً توحيد كتاب التاريخ، وخصوصاً في هذه الظروف «التوافقية»؟

فاتن الحاج

إجماع اللبنانيين على كتاب تاريخ، لا شك في أنه حلم وطني بامتياز. لكن هل نتحدث عن إجماع الناس أم السياسيين؟ عن السياسيين أم الموجودين في السلطة؟ الجواب عن هذه الأسئلة هو ما يحدد خريطة طريق فهم تصريحات د. حسن منيمنة، وزير التربية، في ما يخص الورشة التي أطلقها لوضع كتاب التاريخ. فمن هم في السلطة، هم أطراف كانوا أكثر من فاعلين في التاريخ المعاصر للبنان. ورواية ما حصل في هذه الفترة، مختلف على تأويلها حتى اليوم، لذلك هناك «توافق». والتوافق يعني التسوية. والتسوية تعني أن ترمى جزءاً من الحقائق، فهل هذه هي الطريقة السلمية لوضع كتاب تاريخ؟

يرى المؤرخ سيمون عبد المسيح أن تحقيق رضى اللبنانيين كافة، أي إجماعهم «قد يوفره المنهج العلمي الذي يسعى إلى الاقتراب من الحقيقة التاريخية، لا ما تفعله لجان كتاب التاريخ الرسمية». يضيف: «غالباً ما تأتي الحقيقة متناقضة مع التسويات المتوافق عليها، ما يعني أن الأهداف الوطنية وحدها لا تكفي لكتابة تاريخ موحد، وخصوصاً إذا كانت تخدم إيديولوجية النظام. لذا، فالأولوية في وضع منهج التاريخ يجب أن تعطى لتكوين التلميذ المتصور والمتسلح بالفكر النقدي، للانتقال به إلى مرحلة يصبح فيها هو المتحري والمخبر عن الماضي، فيبحث عن الحقيقة التاريخية، بعيداً عن التشريب عبر الكتاب والأستاذ».

هذه الأفكار هي بعض ما ساقه د. عبد المسيح، أستاذ في كلية التربية - الفرع الثاني في الندوة التي نظمها قسم تعليم العلوم الإنسانية والاجتماعية، تحت عنوان «أزمة التاريخ منهجاً وكتاباً مدرسياً»، الأسبوع الماضي. مناسبة الندوة تجدد الحديث عن كتاب التاريخ المدرسي وإطلاق وزير التربية د. حسن منيمنة عمل لجنة كتاب التاريخ الموحد.

لكن لعبد المسيح رأي في تكوين اللجنة التي لم تضم أحداً من كلية التربية، فجاءت «مزيجاً من المحاصصة المرتبطة بقوة مجموعات الضغط السياسية من



في انتظار كتاب التاريخ الموحد (بلال جاويش)

وسجل الباحث عبد المسيح ملاحظات في شأن المنهج الأخير لمادة التاريخ، الذي يتوقع أن تبني عليه اللجنة الجديدة، باعتبار أنها لن تنطلق من الصفر كما سبق لوزير التربية أن صرح عند تأليفها. هذا المنهج نشر في الجريدة الرسمية في حزيران 2000، من دون أن يخرج إلى النور بعد إجهاضه من الداخل، وإيقاف العمل بكامل مشروع تأليف الكتاب المدرسي الموحد في شباط 2002، وإيداع مخطوطاته أراج المركز التربوي للبحوث والإنماء.

اللعبة الطائفية هي ما يسيطر، لا جودة الكتاب المدرسي

من السمات التقليدية للمنهج، بحسب عبد المسيح، أنه ما زال «منهجاً معرفياً» أو «منهجاً محتوي» لم تنقله الأهداف التعليمية إلى المستوى الذي يتقاطع فيه مع التوجهات الحديثة للمناهج، التي أصبحت «ذات منحى طرائقي وتتجه لتحقيق كفايات»، وخصوصاً في التعليم الابتدائي.

هكذا، يغيب هذا المنهج، في رأيه، التطورات التي حدثت في المعرفة التاريخية ومناهجها من جهة، وفي النظريات التربوية وعلم «الديكتاتيك» من جهة ثانية.

لا يجزم الرجل بأن الصورة ستتغير إذا ما كانت اللجنة من أساتذة الجامعات. فهو واثق من غياب مفهوم المعلم - الباحث، وانقطاعه عن تجديد المعرفة الأكاديمية. ورغم النقد الذي تعرض له تدريس التاريخ السياسي والعسكري، فإن المنهج الجديد لم يتجاوز، بحسب عبد المسيح، هذا المنحى في اتجاه تدريس تاريخ اجتماعي - اقتصادي وثقافي، والانفتاح على العلوم الإنسانية الأخرى، ولا سيما علم النفس التربوي، إلا في محاور محدودة لا تعكس ثورة حقيقية.

يقول مستشهداً بمدرسة «الأنال» أو الحوليات الفرنسية: «في العقود الأخيرة، لم يعد هناك شيء خارج نطاق اهتمام التاريخ وليس لتوسعه حدود، نكتب تاريخ الكرة الأرضية والسماء والأشياء والأحياء والمسافات الزمنية والأمكنة، تماماً كما نكتب تاريخ النقد واللغات والأزياء والمذاهب والأعياد وتاريخ الجنس».

يضيف: «التاريخ هو معرفة شاملة كلية وعقلانية للمجتمعات المختلفة في حركيتها، فلا يترك شيئاً خارج حقله، وهذا ما يصنع حيويته وما يدفعه إلى مراجعة أهدافه وأهميته تحديتها».

يرفض عبد المسيح إعطاء قدسية للكتاب المدرسي «الذي يجب أن يركز على التاريخ الإشكالي لا السردى، أي أن يضم وجهات نظر مختلفة وقضايا خلافية تثير الجدل». يسأل هنا: «لماذا تقوية وجهة نظر على أخرى في حدث تاريخي، ما دامت مصالح الطوائف تتغير من مرحلة إلى أخرى؟ حتى في المجتمعات التي تبدو متجانسة هناك خلاف على الحدث التاريخي، فالثورة الفرنسية مثلاً كانت ميدان جدل بين المؤرخين، وحاول البعض طمس بعض القيم التي نادت بها».

أما ما يخشاه عبد المسيح، فهو أن يدخل الأساتذة الجامعيون مجدداً في الهمروجة السياسية والجدل الإيديولوجي الذي كان سبباً في حل لجان منهج التاريخ السابقة، ومحاولة إقامة توازنات ظاهرية هدفها إرضاء أطراف رئيسية في السلطة السياسية، وإنتاج تاريخ رسمي، فيما تنشأ في الظل توارخ عائلية وشعبية. هذه النقطة يوافق عليها د. فارس تواب، أستاذ التاريخ في الكلية، الذي دعا إلى إعادة النظر في النص الدستوري الذي يقر توحيد كتاب التاريخ «فالحديث عن الانصهار، الذي يستخدم في الأغلب للمعادن، لا يتناسب مع التوجهات العالمية الجديدة. ثم كيف يبنى مواطن جديد بواسطة كتاب موحد يتضمن التاريخ السعيد الذي لا يعني شيئاً، فيما تعطي كل مدرسة منهجاً خفياً؟». أما د. خليل جمال، أستاذ سوسيلوجيا التربية، فقد سأل عما إذا كان الناس الذين يطالبون اليوم بتوحيد الكتاب هم أنفسهم الذين ينادون بإلغاء الطائفية السياسية، مستخلصاً أن «اللعبة الطائفية هي ما يسيطر، لا جودة الكتاب المدرسي».

لكن ذلك لم يكن رأي كل من شارك في الندوة. فرئيس القسم د. ضومط إسحق بدا مقتنعاً بأن «الجميع متفقون على أنه لا وطن من دون وحدة وطنية، ولا وحدة وطنية من دون وحدة التوجهات الثقافية والتربوية، ولا توجهات واحدة من غير الاتفاق على قراءة واحدة للتاريخ».